S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/1097
26 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص إعلان أصدره الرئيس جان برتران أريستيد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة والنص المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريتز لوتشان
السفير
الممثل الدائم

260994 260994 94-37459

المرفق

إعلان صادر عن الرئيس جان برتران أريستيد
في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

سوف تتحقق خلال الأيام الـ ٢١ القادمة العودة التامة إلى النظام الدستوري في هايتي.

وتوطئة للرجوع إلى ممارسة الحريات المدنية، وهي من مستلزمات الديمقراطية ومن عناصرها الحيوية، فإننا ندعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير إعادة تشغيل نظامي الاتصال والإعلام لدينا طبقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٨٤١ (١٩٩٣).

والأمة على استعداد للمشاركة، في ظل السلم، في عملية إعادة النظام الدستوري. وقد شنت من تلقاء نفسها حملة تصحاح في مجال الصحة العامة الذي أهمل إهمالا شديدا خلال السنوات الثلاث التي انقضت منذ وقوع الانقلاب. وتلك جهود جديرة بالدعم. ولذا نطالب باستثناء كل ما يمكن أن يسهم في هذه المبادرة من نظام الجزاءات الساري حاليا ضد هايتي.

وفي إطار تصميمنا على تخفيف حدة الآثار السلبية المترتبة على الخطر المفروض على شعبنا، ندعو على وجه الاستعجال المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى هايتي وتحسين الآليات اللازمة لكفالة سرعة توزيع هذه المعونة.

لقد اتخذت بلدان عديدة من جانب واحد تدابير تهدف إلى تهيئة المجال لرحيل النظام غير الشرعي، أثر بعض منها على الشعب بأسره. وانطلاقا من هذه الروح نفسها ندعو تلك البلدان إلى النظر في رفع تلك التدابير مع الابقاء على التدابير التي تستهدف تحديدا أولئك الذين يعرقلون إعادة الديمقراطية، وهذا إلى أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) على الوجه الأكمل.

فمن شأن تلك التدابير أن تدعم جهود القوات المتعددة الجنسيات الرامية إلى إقرار مناخ مؤات للديمقراطية.

وبغية التعجيل بعملية إعادة النظام الدستوري بالكامل والحاقا بمرسوم العفو الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بمقتضى اتفاق جزيرة غفرنرز، دعونا البرلمان إلى عقد دورة طارئة يوم الأربعاء ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بهدف إعداد مشروع قانون للعفو.

- - - - -